



Women's work and its social effects

Saham Miftah Masoud Saqr *

Faculty of Arts and Education, Sabratha University, Libya

عمل المرأة وآثاره الاجتماعية

سهام مفتاح مسعود صقر *

كلية الآداب والتربية، جامعة صبراتة، ليبيا

*Corresponding author: siham.saqr@sabu.edu.ly

Received: November 09, 2025

Accepted: January 21, 2026

Published: February 04, 2026

Abstract:

This Study aims to identify the impact of women's work on their social lives, including its positive and negative effects on their health, its impact on the family and marital life, and its effects on child-rearing and the psychological well-being of children, which can lead to failure and delinquency due to the absence of a nurturing mother. The research is significant because of the mother's role in society as the educator of the next generation, upon whom society depends. This importance is further underscored by the impact on the mother herself. The central question revolves around the effect of women's work on the individual. (The researcher concluded that women's work has a direct and indirect impact on child-rearing and marital life, and recommends more of these studies to demonstrate the harm that women's work causes to the family and society.

Keywords: Women, Work, Social, Economic, Society, Children, Socialization.

المخلص

هدف هذا البحث التعرف على عمل المرأة وآثاره الاجتماعية منها ما يتعلق بشخص المرأة من إيجابيات وسلبيات تعود على صحتها، ومنها ما كان له أثر على الأسرة أو الحياة الزوجية، وأيضاً ما يتعلق بتربية الأولاد وما يترتب على حالتهم النفسية وقد يؤدي ذلك إلى الفشل والجنوح لعدم وجود الأم الراحية لهم. وللبحث أهمية تتعلق بدور الام في المجتمع وكونها هي المربية لهذا النشأ الذي يقوم عليها المجتمع، وتتمثل هذه الأهمية في أثرها على نفسها. وتدور الإشكالية حول أثر عمل المرأة على الفرد (الأطفال والزوج) والمجتمع، وتوصلت الباحثة إلى نتائج منها أن لعمل المرأة أثر مباشر وغير مباشر على تربية الأطفال وكذلك الحياة الزوجية، وتوصي الباحثة بالإكثار من هذه الدراسات لبيان الضرر الذي يقع على الأسرة والمجتمع من جراء عمل المرأة.

الكلمات المفتاحية: المرأة، العمل، الاجتماعية، الاقتصادية، المجتمع، الأطفال، التنشئة الاجتماعية.

المقدمة

ان خروج المرأة للعمل، وما يترتب عليه من ترك مسؤوليات مهمة تتعلق بتنشئة الأطفال ورعايتهم وإعدادهم ليكونوا أفراداً أقوياء ومتوازنين نفسياً واجتماعياً، بالإضافة إلى دورها كزوجة تسهم في تلبية احتياجات الأسرة، يعد موضوعاً له تأثيرات واضحة على بنية الأسرة وأفرادها، بما في ذلك الأطفال. وتباينت الآراء حول تداعيات عمل الأم على الأسرة وأبنائها؛ حيث يرى البعض أن انخراط المرأة في العمل قد يؤدي إلى آثار سلبية على الأطفال وأداء الأسرة بشكل عام، بينما يعتبر آخرون أن شعور المرأة بالرضا الذاتي الناتج عن ممارسة عملها قد ينعكس إيجاباً على علاقاتها داخل الأسرة، بما في ذلك علاقتها بأطفالها، مما يساهم في تعزيز التفاعل الأسري ودعم الروابط العائلية بطريقة إيجابية

الإشكالية: تدور هذه الإشكالية على سؤال رئيس ألا وهو: ما هي الآثار الاجتماعية التي تترتب على عمل المرأة؟

- هل تتأثر المرأة شخصياً بسبب عملها خارج البيت.
- هل تتأثر علاقاتها بزوجها بسبب عملها.
- هل يتأثر الأطفال بغياب الأم عنهم.
- وسنجيب على هذه الأسئلة في ثنايا هذا البحث.

الأهمية:

لهذا البحث أهمية عملية لأن عمل الأم يتعلق بأوضاع الأسرة الداخلية، ويتأثر بها الزوج، ومن أكثر المتأثرين بغياب الأم في العمل هم الأطفال، وتتأثر أيضاً علاقاتها الاجتماعية مع أهلها.

الأهداف:

- يهدف هذا البحث إلى:
- التعرف على دور المرأة العاملة في الأسرة.
- التعرف على الآثار الإيجابية لعمل المرأة.
- التعرف على الآثار السلبية لعمل المرأة على الأسرة والطفل.
- التعرف على الأسباب التي دفعت المرأة للدخول في سوق العمل.

منهج البحث: اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل دراسة ظاهرة عمل المرأة وآثاره الاجتماعية.

المحور الاول: عمل المرأة العربية:

المرأة العاملة في المجتمع العربي

يعدّ عمل المرأة أحد العناصر الأساسية التي تعكس مدى مساهمتها في تحقيق التنمية وتعزيز موقعها في المجتمع. ويسهم هذا العمل في إعادة تشكيل مكانتها سواء داخل الأسرة أو في النطاق الاجتماعي العام. ومن ناحية أخرى، تُظهر الدراسات الأنثروبولوجية أن المجتمعات عبر التاريخ اعتمدت نظاماً لتقسيم العمل بناءً على الجنس، حيث خُصصت مهام محددة للرجال وأخرى للنساء. وتُعزّز هذه الفكرة من خلال التربية الاجتماعية التي تعبّر عن التعاليم والثقافات المهيمنة في كل مجتمع. ومع ذلك، فقد شهد هذا التقسيم تغيرات ملحوظة عبر الزمن نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. (عائشة محمد، 2004، 134)

مع انتقال المجتمعات من الاقتصاديات القائمة على الرعي والزراعة إلى العصر الصناعي، شهد تقسيم الأدوار بين الجنسين تحولاً ملحوظاً. في بداية تلك العصور، كانت المهام الاقتصادية التي يضطلع بها كل من الرجل والمرأة تتميز بتقارب كبير. ومع ذلك، أدى دخول المجتمعات إلى عصر الصناعة واعتماد اقتصاديات السوق إلى اتساع الفجوة بين أدوارهما المختلفة، مما انعكس على مكانة المرأة وقلل من تقدير قيمة العمل الذي تؤديه. (سالم المهدي الكوني، 2014، 6)

في الوقت الحاضر، أصبح تقسيم العمل أكثر وضوحاً، حيث يتم التفريق بين العمل داخل المنزل وخارجه. وقد تأثر هذا التصنيف بمجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي انعكست بدورها على رؤية المجتمع لدور المرأة في سوق العمل. عند استرجاع معطيات التاريخ الإنساني، نجد أن النظم الاقتصادية الأولى اعتمدت بشكل كبير على تعاون المرأة والرجل معاً لتلبية احتياجات الحياة الأساسية. بل إن النساء لعبن دوراً رئيسياً ومستتراً في تحقيق الإنتاجية ضمن بعض المجتمعات القديمة، حيث كانت مساهمتهم تفوق في كثير من الأحيان مساهمة الرجل. ويجدر القول إنه في العديد من تلك الحضارات، تمتعت المرأة باستقلال اقتصادي ملحوظ، حيث كان لها كامل الحق في إدارة ممتلكاتها الشخصية بحرية واتخاذ قرارات مستقلة بشأن أموالها وممتلكاتها الخاصة.

يتضح أن الدين الإسلامي قد كفل للمرأة، على غرار الرجل، حقاً كاملاً في ممارسة العمل والتجارة وتولي الضمان والوكالة والانخراط في مختلف الأنشطة الاقتصادية بحرية تامة. وعلى مر التاريخ، لعبت النساء دوراً فعالاً إلى جانب الرجال في شتى مناحي الحياة ضمن المجتمعات الإسلامية، حيث ساهمن بشكل

لملموس في مجالات عمل متنوعة وبرزت مهارتهن في أنشطة تتلاءم مع اهتماماتهن وقدراتهن الفنية مثل صناعة السجاد، التطريز، والخياطة. أما بالنسبة للمرأة العربية، فقد ارتبطت مشاركتها في سوق العمل تاريخياً بحركات المطالبة بتحرير المرأة وتوسيع فرص التعليم أمامها. كما أن مرحلة استقلال الدول العربية واعتماد سياسات التنمية ساهمت بشكل كبير في تعزيز دور المرأة ضمن جهود التنمية الشاملة

تتفق معظم الدراسات على وجود تباين في المواقف الاجتماعية تجاه عمل المرأة. فمن جهة، هناك النظرة التقليدية التي تقصر دور المرأة على الإنجاب والعمل المنزلي دون الاعتراف بحقها في العمل، ومن جهة أخرى، هناك وجهة نظر أكثر تقدماً تقبل بمشاركة المرأة في العمل بشرط ملاءمته لطبيعتها وظروفها المنزلية. وقد أظهرت دراسات ومسوحات ميدانية أجريت في بعض المجتمعات العربية اختلافاً في مدى قبول المجتمع لعمل المرأة وتغيير المواقف تجاه نوعية الأعمال التي يمكن أن تؤديها.

تعتمد مشاركة المرأة الاقتصادية في المجتمعات العربية على مجموعة من العوامل المتنوعة، من بينها مستوى التعليم والتدريب الذي تحصل عليه، القوانين والتنظيمات المتعلقة بسوق العمل، ودرجة وعيها بنفسها وبحقوقها. يضاف إلى ذلك تأثير مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل مجتمع. نتيجة لذلك، تختلف معدلات انخراط المرأة العربية في سوق العمل بين المجتمعات، كما تظهر تفاوتات ملحوظة بين البيئات الريفية والحضرية. (عائشة محمد، 2004، 134).

المرأة تعد عنصراً فاعلاً في مختلف مواقعها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية. ففي المجتمعات الريفية، تلعب النساء دوراً محورياً في دعم الاقتصاد الأسري بطرقهن الخاصة، بينما توفر المجتمعات الصناعية والتكنولوجية الحديثة فرصاً أكبر لهن لدخول ميادين العمل بجانب الرجل مع ضمان الحصول على أجر يعكس جهدهن. أما في المدن الحضرية، فإن انخراط النساء في سوق العمل يهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي لأسرهن، وتوفير حياة مريحة تلبي احتياجات أبنائهن، بالإضافة إلى سعيهن لتحقيق الطموح وإثبات الذات. بالمقابل، تبرز أدوار النساء في البيئات الريفية بشكل أساسي من واقع الضرورة الاقتصادية، حيث يعتمدن على أعمالهن لدعم عائلاتهن بطرق مباشرة. في السياق الليبي، يتجسد إسهام المرأة في إعالة الأسرة بشكل واضح. ففي المناطق الريفية، تعمل العديد من النساء في الزراعة والرعي لتأمين احتياجات الأسرة، بينما في المدن الحضرية، يتركز عملهن غالباً في الوظائف الحكومية والمؤسسات المختلفة. (على الحوات، 1996، 196)

بالنسبة لعمل المرأة الليبية، لا يختلف وضعها كثيراً عن نظيراتها في الدول العربية الأخرى. حتى وقت قريب، واجهت المرأة الليبية تحديات اقتصادية واجتماعية ترتبط بالنهج التقليدي الذي يقيد مشاركتها في المجالات المهنية، خاصة تلك التي تتطلب العمل في بيئات مختلطة. لهذا، كان دور النساء غالباً مقتصر على الأعمال المنزلية، باستثناء النساء في المناطق الريفية اللواتي اعتدن على المشاركة في الأنشطة الزراعية والرعية إلى جانب الرجال. أما في المدن، فقد كانت نسبة صغيرة منهن تعمل في مجالات مثل التدريس والتمريض وبعض الوظائف الإدارية. (على الحوات، 1996، 196)

بمرور الزمن، شهدت ليبيا تطوراً ملحوظاً في دور المرأة ومشاركتها في سوق العمل، حيث أصبحت هذه المشاركة أكثر وضوحاً وتأثيراً. تمكنت النساء الليبيات من تحقيق تقدم كبير على الرغم من التحديات التي واجهنها. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة بشكل ملحوظ من 1.9% فقط عام 1995 إلى 32.2% في عام 2001. ارتبط توسع دور المرأة الليبية في سوق العمل بعدة عوامل اجتماعية واقتصادية، كان أبرزها حصولها على فرص تعليمية أكبر. فقد مثل التعليم أحد المؤشرات الرئيسية التي تعكس قدرة المرأة على المشاركة الاقتصادية بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الأطر القانونية والتنظيمية التي تدعم حقوق العاملات في تمكين المرأة وإتاحة الفرصة لها لدخول مجالات عمل متنوعة. شملت هذه المشاركة مختلف القطاعات الاقتصادية بلا استثناء، من التعليم والإدارة إلى الصحة والبحث العلمي والخدمات الاجتماعية، بل وحتى المؤسسات الإنتاجية مثل المصانع والشركات، مما يؤكد دورها المتنامي في تعزيز الاقتصاد الوطني

بين عامي 1973 و1984، شهدت المرأة الليبية قفزات واضحة في مجالات العمل العلمي والفني؛ حيث ارتفعت نسبة النساء العاملات في التدريس والتمريض من 18% عام 1973 إلى 33% عام 1984، وهو مؤشر يعكس التقدم الكبير الذي حققته المرأة على مختلف الأصعدة خلال هذه الفترة.

شهدت مشاركة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي تطوراً لافتاً على مدار العقود الثلاثة الماضية، حيث تضاعفت المشاركة بنحو أربع مرات، وفقاً لما أظهرته التعدادات السكانية المتعاقبة. ففي عام 1964، لم يتجاوز معدل النشاط الاقتصادي للنساء 4.15%، لكنه ارتفع بحلول منتصف عام 1975 ليصل إلى 14.52%. وهذا يعني أن النساء شكلن ما نسبته 18.7% من إجمالي قوة العمل (ذكوراً وإناثاً) في تلك الفترة. واصلت هذه النسبة نموها في السنوات اللاحقة، حيث زادت أعداد النساء العاملات بشكل ملحوظ، لتصل حوالي 242 ألف امرأة نشطة اقتصادياً في المجتمع الليبي بحلول أعوام 2017 و2018، توزعت على قطاعات اقتصادية متعددة. (مكتب القوى العاملة، طرابلس، ليبيا) تحديداً، بلغ عدد العاملات في قطاعي الصحة والتعليم نحو 200001 امرأة.

أما فيما يتعلق بقطاع التعليم الأساسي والمتوسط، فقد ارتفع عدد المعلمات بشكل ملحوظ ليصل في السنة الدراسية 91/1992 إلى 67646 معلمة. وفي قطاع الخدمات، ازدادت نسبة النساء العاملات من 8.5% عام 1974 إلى 18.9% عام 1984، نتيجة لسياسات العمل الليبية التي سعت إلى توجيه النساء لتولي الوظائف الإدارية والخدمية، فيما تم توجيه الرجال إلى المواقع الإنتاجية في الزراعة والصناعة. وعلى صعيد الوظائف الإدارية، ارتفعت نسبة النساء العاملات فيها من 1.5% عام 1974 إلى 14.7% عام 1984 بفضل التشريعات الاقتصادية والاجتماعية التي دعمت دخول المرأة لهذا المجال.

في القطاع الصحي، عملت الدولة على استيعاب الكفاءات النسائية الليبية المؤهلة للقيام بالمهام الصحية. ففي عام 1990 بلغ عدد الطبيبات الليبيات 527 طبيبة مقارنة بـ 2005 طبيباً ليبيا، بنسبة لم تتجاوز 26.21%. ومع ذلك، ارتفعت تلك النسبة إلى حوالي 40% عام 1992 من إجمالي العناصر الطبية. تُعد مشاركة المرأة الليبية في سوق العمل بهذا الشكل دليلاً واضحاً على دعم المجتمع للعمل النسائي وسعيه لمنح المرأة حقوقها السياسية والاجتماعية.

أثرت هذه التحولات بشكل ملموس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، خاصة فيما يتعلق بنظرة المجتمع إلى عملها وتقديره لدورها في سوق العمل. فالمرأة الليبية تشارك في العديد من المهن سواء التخصصية أو غير التخصصية جنباً إلى جنب مع الرجل، استناداً إلى مبادئ فلسفة المجتمع الجماهيري التي تشدد على أن القضية الأساسية هي تحقيق الحرية والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن جنسهم، ذكوراً أم إناثاً. وترتكز هذه الفلسفة على مبدأ أن التمييز بين الأفراد يعتمد فقط على إسهام كل فرد في تعزيز رفاهية المجتمع. بناءً على ذلك، تُعتبر فرص العمل حقاً مكفولاً للجميع بحسب قدراتهم، دون تمييز بين النساء والرجال. وفي هذا الإطار، تحصل المرأة على حقوقها الكاملة دون أن يُطلب منها التنازل عن أنوثتها أو محاولة تقليد الرجل. (معمر القذافي، 1975)

على الرغم من ذلك، فإن عوامل متعددة ساهمت في تمركز النساء بشكل كبير ضمن قطاعي التعليم والصحة. فقد كانت هذان المجالان من أوائل المجالات التي دخلتها المرأة العاملة الليبية، حيث يعتبرها أولياء الأمور أو المسؤولون عن النساء الأنسب لطبيعتهن ومهاراتهن. (تقرير التنمية البشرية، 2006، 7)

خصائص العمل في مجالي الصحة والتعليم تسهم غالباً في تمكين المرأة من الاستمرار في أداء أدوارها المتعددة؛ فهي تجمع بين العمل خارج المنزل وإدارة واجباتها كربة بيت، مما يجعلها تواجه بشكل دائم تحديات لتحقيق التوازن بين هذه الأدوار المختلفة في ظل حياة تكتظ دوماً بالالتزامات المستمرة. (عائشة محمد فشيكة، 1996، 97).

تأثير البناء الاجتماعي على عمل المرأة.

أولاً: النظام الاجتماعي الليبي وعمل المرأة

كانت الحياة الاجتماعية في ليبيا تقوم على الارتباط القلبي الذي يؤدي إلى التماسك والترابط، ولكن الظروف والاحداث التاريخية قد حالت بين الشعب والوحدة الوطنية.

ساهمت القوى المهيمنة على ليبيا عبر مختلف المراحل التاريخية، بدءاً من العثمانيين مروراً بالإيطاليين والإنجليز وصولاً إلى الفرنسيين، في تعزيز حالة الانقسام الداخلي بين القبائل المتناحرة. وعند النظر في

التحولات الاجتماعية التي شهدتها القطر الليبي خلال فترة تاريخية محددة، يمكن الإقرار بأن التغيرات التي طالت ملامح الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيه قد بدأت تتبلور بصورة ملحوظة عقب الحرب العالمية الثانية. هذه المرحلة تُعد وفقاً لرؤى العديد من الباحثين الاجتماعيين والمحللين الأكاديميين من الفترات المهمة التي شهدت تغييرات جذرية في مجتمعات العالم الثالث. (محمد الطويير، 1983، 20)

شهد المجتمع الليبي تحولاً ملحوظاً في نمط الحياة الاجتماعية، خصوصاً بعد ثورة الفاتح وظهور النفط، حيث بدأ السكان بالانتقال من الريف إلى المدن، مما أدى إلى تلاشي بعض العادات والتقاليد التي كانت تحد من حرياتهم. هذا التحول كان له أثر كبير على حياة المرأة، خاصة في المناطق الريفية، إذ خرجت من دائرة السيطرة التقليدية للرجل وحقت خطوات متقدمة في مجالات التعليم والعمل. في الحقيقة، فترة ما بعد اكتشاف النفط كان لها دور محوري في تطور الحياة الاجتماعية بليبيا، إذ أتاح تطور وسائل المواصلات التنقل بين المدن والقرى بشكل أيسر، الأمر الذي عزز التواصل بين الناس وبين الأجانب الذين عملوا في قطاعات مختلفة. هذا التفاعل أفضى إلى تغييرات واضحة في العادات والقيم الاجتماعية، الأمر الذي انعكس بشكل خاص على المرأة العاملة وزاد من فرصها في التطور. يمكن القول إن هذه التغيرات الكبرى ساهمت بشكل واضح في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية داخل المجتمع الليبي. (على الحوات، 1995، 228)

شهدت الأسرة الليبية تغييرات عديدة، شأنها شأن باقي المؤسسات الاجتماعية، نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها البلاد. فقد شهد المجتمع الليبي مرحلة من التغير الاجتماعي السريع، خاصة في الجوانب المادية. وكان لاكتشاف النفط وتصديره تأثير كبير في توجيه هذا التغير، حيث أدت الطفرة الاقتصادية إلى تغييرات بارزة، منها التحول في أنماط السكن والمعيشة، وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن. كما شهدت هذه الفترة توجه الكثير من أفراد المجتمع للعمل خارج مناطقهم الأصلية. علاوة على ذلك، ساهم الانتشار السريع للتعليم ودخول المرأة في ميادين التعليم والعمل المتنوعة في إحداث تطورات اجتماعية ملحوظة. ونتيجة لهذه العوامل، تغيرت الكثير من القيم والاتجاهات بشأن حرية المرأة في العمل والتعليم، وكذلك اختيارها لشريك الحياة. (مصطفى التير، 1996، 31)

ثانياً: النظام الثقافي وخروج المرأة للعمل

يرصد التعقب التاريخي لحالة المرأة العاملة في المجتمع الليبي وضعا يظهر فيه ارتباطها الدائم بدور تابع للرجل على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سواء كان هذا الرجل أباً، زوجاً، أو أخاً. ورغم انخراط المرأة الليبية في ميادين العمل والتعليم، فإن جوهر التحديات التي تواجهها لا يتركز على هذه الجوانب المباشرة، بل يسير نحو قضية أعمق تتعلق بتحديد من يتحمل مسؤولية إدارة الأسرة ومن يتخذ القرارات المتعلقة بحياة المرأة، بما في ذلك عملها. تكمن المشكلة الأساسية في غياب الوعي لدى المرأة العاملة، وهو غياب نابع بلا شك من بيئة اجتماعية تعاني من التخلف. فالوضع المتدني الذي تواجهه المرأة العاملة سواء في فرص العمل أو المكانة الاجتماعية يعود بالأساس إلى سوء فهم المجتمع لها وافتقارها هي أيضاً للإدراك الكامل لحقوقها وقدراتها. يُنظر إليها على أنها كائن ضعيف جسدياً وذهنياً، خلق فقط لتلبية الأدوار المنزلية، في حين يُعتبر خروجها إلى العمل أو تفاعلها مع المجتمع سبباً للفننة وعاملاً يهدد التقاليد. هذه النظرة الخاطئة تُعد انعكاساً لثراث تقليدي متجذر عبر التاريخ، حيث لا تزال هناك عقليات تقاوم أي دور للمرأة خارج إطار الأسرة. هناك من يسعون إلى تقييدها بحجة الحفاظ على قيم المجتمع، ويعملون جاهدين على حصرها داخل دائرة ضيقة رسمت لها مسبقاً. (أسماء رجب أبو القاسم، 2011، 21).

ويرجع تدني مركز المرأة العاملة في الريف إلى عدة عوامل من أشدها تأثيراً هو عامل العادات والتقاليد، ففي المجتمع الليبي مازالت العادات والتقاليد تلعب دوراً كبيراً في تكبيل وضع المرأة العاملة وعدم إعطائها الفرصة لإحراز التقدم.

في العديد من المناطق الريفية، تأخذ التطورات الثقافية مساراً يمنح المرأة العاملة دوراً يركز حول الزواج، الإنجاب، ورعاية الأسرة. تُقيم مكانة المرأة العاملة بناءً على ارتباطها بالعائلة، بينما تُحفظ سلطة اتخاذ القرار للرجل. بمعايير القوانين العرفية، تُعامل المرأة العاملة كقاصر، مما يُقيد حقوقها في التعليم والعمل، حيث تحتاج إلى موافقة الرجل للقيام بأي منهما. هذه الأعراف الثقافية التقليدية تعيق المرأة العاملة وتنتقص من حقوقها في التحكم بمسار حياتها. أما النساء اللواتي ينجحن في الحصول على وظائف، غالباً

ما يُحصرون في مجالات محددة وصفتها التقاليد بأنها "مناسبة" للمرأة، مثل التدريس والتمريض. وتتشترك أعداد قليلة منهن في الخدمات الاجتماعية أو الشؤون السياسية، رغم العقبات التي تواجههن.. (أحمد القماطي، 1994، 50)

ثالثاً: النظام الاقتصادي وخروج المرأة للعمل:

تعرض المجتمع الليبي للمؤثرات جعلته من أفقر دول العالم، فليبيا في السنوات التي سبقت اكتشاف البترول لم تكن مكتفيه اقتصادياً في الوقت نفسه بدأت تعوزها كثير من الخصائص الحضارية، الأمر الذي أثر في مجتمعها وخاصة المرأة العاملة، فقد كان المجتمع الليبي زراعياً رعوياً لا يعتمد في حياته الاقتصادية على الصناعة أو التجارة لذلك لم تظهر لديه أي تنمية وطنية إطلاقاً سوى بعض المشاريع التي لا تذكر وكانت تمول عن طريق المساعدات الأجنبية.

تحقيق التقدم في المجالين الصناعي والتجاري يعتمد بشكل كبير على تنقيب الموارد البشرية وتعليمها. ومن هذا المنطلق، توجه معظم الناس نحو التعليم باعتباره الركيزة الأساسية لتنمية الإنسان والمجتمع. لذا أولوا اهتماماً كبيراً بالحقائق أنبائهم وبناتهم بالمدارس، مما ساهم في تعزيز الحركة التعليمية داخل المجتمع. ومن جهة أخرى، لعبت الثروة النفطية دوراً بارزاً في إحداث نقلة نوعية في حياة المرأة العاملة وتعليمها، مما زاد من وعيها بأهميتها وقدراتها الذاتية. أصبح العامل الاقتصادي عنصراً رئيسياً في دفع المرأة العاملة نحو التطور. وبعد قيام الثورة، توفرت أمام المرأة فرص تعليمية متنوعة، حيث التحقت بالمعاهد المهنية والمتوسطة والعليا، واندجت في الجامعات، مما مكّنها من أن تصبح عنصراً فعالاً ومؤثراً في المجتمع. (رأفت غنيمي الشيخ، 1971، 97)

شهدت الحالة الاقتصادية والمعيشية في منتصف السبعينيات تحسناً ملحوظاً، حيث ارتفعت نسبة الليبيين العاملين، مما ساهم في زيادة معدلات المشاركة الاقتصادية. كما أسهمت السياسات التي تبنتها البلاد في إحداث تغييرات ثقافية واجتماعية إيجابية، الأمر الذي عزز من مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وسوق العمل بشكل أكبر. (عائشة محمد فشيكة، 1996، 97)

أصبحت المرأة العاملة تشغل العديد من المهن التي كانت في السابق مقتصرة على الرجال، وذلك بفضل القوانين والتشريعات التي ساوت بين الرجل والمرأة في فرص العمل وتولي المناصب القيادية. ورغم أن التشريعات الرائدة في ليبيا قد تضمنت قوانين مميزة تدعم المرأة العاملة في مختلف المجالات، إلا أن مشاركتها الاقتصادية ما زالت أقل من المتوقع. يُعزى ذلك إلى النظرة التقليدية تجاه المرأة، مما أدى إلى أن الحقوق الممنوحة لها بموجب تلك التشريعات في الجوانب الاقتصادية والقانونية والسياسية لم تصل بعد إلى مستوى يترجم طموحات وأهداف هذه القوانين على أرض الواقع. (أسامة الخولي، 2005، 82)

المحور الثاني: أسباب ودوافع عمل المرأة

أولاً: أسباب خروج المرأة الليبية للعمل

بالنظر إلى أوضاع الاقتصاد الليبي يمكن تشخيص الأسباب والعوامل التي أدت إلى جملة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كان لها الأثر الأكبر على خروج المرأة الليبية للعمل يمكن عرضها في ثلاث مجموعات كما يلي:

أ- أسباب اقتصادية

وتتمثل هذه الأسباب في النقاط الآتية:

1- تُظهر الثروة النفطية تأثيرات اقتصادية عميقة على الجماعات الليبية، حيث أدى اكتشاف النفط واندماجه في الأسواق العالمية إلى جعل الاقتصاد الليبي مرتبطاً بشكل وثيق بالنظام الرأسمالي العالمي، مع اعتماده بشكل رئيسي على مصدر دخل واحد (أبتسام إبراهيم عبد المقصود، 1991، ص. 39). وعلى الرغم من التشابه بين هذا المورد وأوضاع بعض الدول العربية الأخرى، وبالأخص دول الخليج، إلا أن الآراء اختلفت حول تقييم دور النفط في تعزيز القدرات الاقتصادية لهذه الدول. كما برزت ظواهر مثل سيادة ثقافة الاتكالية وضعف الحافز والدافع لتحقيق الإنجازات كأحد التداعيات الرئيسية لذلك. (إبراهيم العيسوي، 2000،

وما يمكن التأكيد عليه أن الاقتصاد المحلي الليبي قد انتقل من نمط الإنتاج الواحد المتمثل في الصيد والرعي والزراعة إلى انماط إنتاجية غير متكاملة الملامح والتأثيرات. (أسماء رجب، 2011، 35)

2- تحولت الأسرة الليبية من نظام اقتصاد الإعاشة المرتبط بالمنتجات المنزلية المحلية إلى اقتصاد نقدي يتمشى مع التغلغل السريع للرأسمالية. ومع هذا التحول، اندثرت العديد من القيم التي كانت تعكس القدرة على الإنتاج، وبرزت قيم جديدة يمكن وصفها بفنون الاستهلاك على المستويين الفردي والجماعي. نتيجة لذلك، ظهرت أزمة اقتصادية واضحة وتفاوتات ملموسة في نوعية الحياة ومدى تلبية الاحتياجات. (أسامة عبد الرحمن، 1997، 336)

3 - شهدت مشاركة المرأة الليبية العاملة في سوق العمل الرسمي تحولاً ملحوظاً، حيث ارتبط هذا التحول بتغير القيم المرتبطة بالدور الاقتصادي للمرأة وإفساح المجال لها للمشاركة في مختلف القطاعات غير المنزلية، إلى جانب بروز مشروعات اقتصادية نسائية. كما ظهرت ظاهرة الرجال الذين يتولون إدارة شؤون المنزل، والتي انتشرت في عدد من المجتمعات المعاصرة، رغم أنها لا تزال محدودة الظهور في المجتمعات العربية نتيجة التأثيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة. ومع تغير الدور التقليدي للمرأة وازدياد دورها كمعيلة عاملة، باتت الأسرة الليبية تواجه تحديات متزايدة على صعيد التغير الاجتماعي والثقافي. (أسماء رجب، 2011، 30)

4- تتجلى ظاهرة الاعتماد الاقتصادي على العمالة الأجنبية في مختلف القطاعات، مما يستدعي إجراء دراسات متخصصة لتقييم مدى جدوى هذه العمالة في بعض المجالات. وقد أسهم وجودها في انفتاح الأسرة الليبية على أطر اجتماعية متباينة وثقافات متنوعة تختلف في كثير من الأحيان عن النموذج الثقافي الليبي، مما أضفى طابعاً جديداً على النسيج الاجتماعي في المجتمع.

5- عدم تحقيق الاستقلال الاقتصادي على المستوى العالمي يرتبط بشكل مباشر بالعوامل الاقتصادية المؤثرة التي لا يمكن عزلها تماماً عن الأبعاد العالمية ذات الصلة. وتشمل هذه العوامل أسعار المواد الخام مثل النفط والمحاصيل الزراعية، التي تعد أساساً لتعتمد عليها الدول الأقل تطوراً. (أسامة الخولي، مرجع سابق، ص 107) يؤثر ذلك بشكل متزايد على الدخل القومي والفردي في هذه الدول، بما في ذلك ليبيا، نتيجة لغياب التعاون بين التكتلات الاقتصادية وافتقارها إلى اتفاقيات اقتصادية فعالة بين القوى السياسية والتكتلات الاقتصادية الكبرى وبين الدول ومنتجاتها المحلية. يتجلى هذا التأثير بشكل خاص في سياسات العرض والطلب والمنافسة الاقتصادية. (عبد المغني عماد، 1999، 82)

ب أسباب اجتماعية

هناك العديد من الأسباب ذات الطابع الاجتماعي التي دفعت بالأسرة والمرأة العاملة الليبية إلى الانتقال من محيط مجتمعي إلى آخر من أبرز هذه الأسباب ما يلي:

1- تعكس صيغة العائلة المتمركزة تحولاً اجتماعياً ناتجاً عن تفكك العائلة الكبيرة والاتجاه نحو الأسرة ذات الجيل الواحد، وذلك بفعل مجموعة من العوامل، أبرزها ارتفاع مستوى التثقيف وترسيخ قيم الاعتماد على الذات منذ بداية الارتباط الزوجي. كما أسهم تقلص الفوارق بين الريف والحضر، وانتشار الأنماط الحضرية داخل الوسط الريفي، في تسريع هذا التحول.

ورغم ذلك، ما تزال بعض الضوابط قائمة، مثل وحدة المسكن والتجانس الوظيفي كالرعي، في حين تعبر أساليب التفاعل والروابط الأسرية عن مستوى نسبي من الحرية المعيشية، يُعدّ سمة أساسية للأسرة النووية. (سامية الساعاتي، 1998، 26)

2- أدى الانفتاح الاقتصادي وما رافقه من انفتاح ثقافي إلى تنامي حركية الجماعات الاجتماعية الليبية نحو الخارج، وذلك لأسباب متعددة، من بينها التجارة والتعليم. وقد تحقق هذا الانفتاح إما بصورة فعلية عبر السفر والاحتكاك المباشر، أو بصورة غير مباشرة وحتمية من خلال التفاعل مع العمالة الوافدة ووسائل الإعلام. وفي هذا السياق، انتقلت المرأة الليبية العاملة من إطار المحلية إلى أفق أكثر عالمية، الأمر الذي أسفر عن تحولات قيمية ملحوظة، وخلق حالة من الصراع بين القيم الموروثة والقيم المكتسبة.

3- أدى اكتشاف النفط إلى تراجع قيمة التعليم لدى عدد من الأسر الليبية، ودفع الأبناء الذكور إلى الالتحاق المبكر بسوق العمل، إلا أن هذا التحول ترافق، في المقابل، مع تغير في القيم الأسرية المرتبطة بخروج

الفتاة للتعليم، وكذلك بخروج المرأة إلى العمل، بما يعكس إعادة تشكيل للأدوار الاجتماعية داخل الأسرة الليبية (أحمد مجدي حجازي، 1995، ص 14).

4. انتشار مؤسسات المجتمع المدني يمكن ملاحظة التحول في طبيعة العلاقات الأسرية الليبية نتيجة التأثير الواضح لمؤسسات المجتمع المدني، ولا سيما تلك المعنية بالدفاع عن حقوق المرأة العاملة، وسعيها إلى صياغة قوانين وتشريعات جديدة تنظم العلاقة بين الزوجين، وتتناول قضايا مثل العنف ضد المرأة وغيرها من القضايا الاجتماعية ذات الصلة (أمني قنديل، 1998، ص 110).

ج- أسباب ثقافية

وتتمثل هذه الأسباب في الآتي:

- 1- أسهم الانفتاح الثقافي على الصعيد العالمي في إعادة تشكيل المفردات والمكونات الثقافية ذات الملامح المغايرة، بدءاً من الأفكار المتداولة والقيم والعادات والتقاليد، وصولاً إلى التبدل الجذري في منظومة القيم، ولا سيما داخل الوحدات الاجتماعية الليبية. (أحمد مجدي حجازي، 1998، ص 124).
 - 2- الدور الفعال الذي لعبته وسائل الإعلام من خلال تطورها وسرعة انتشارها إذ أدت ذلك إلى التغلغل الثقافي من جانب النموذج الغربي خاصة النموذج الثقافي الأمريكي، إلى داخل النموذج الثقافي التقليدي. (جلال أمين الخطاب، 2003، ص 23)
 - 3- الهدر التربوي: إذ تراجعت المؤسسات التربوية بما فيها الأسرة والمؤسسات التعليمية عن دورها في غرس قيم اجتماعية مأمولة تكون حاكمه للحياة الاجتماعية في ليبيا وقد أدت ذلك إلى تبني نماذج تربوية مغترية تتفاعل مع أخرى تاريخية غير قادرة على الدفاع عن الذات.
 - 4- تعرّضت الجماعة الاجتماعية في ليبيا لما يمكن وصفه بالصدمات الثقافية الناتجة عن تطور أساليب الاتصال، مثل الهاتف النقال وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وهو ما كان له أثر بالغ في تسريع وتيرة التحول شبه الجذري في البناء الاجتماعي الليبي، بدءاً من أنماط التفاعل بين أفراد الأسرة الواحدة، وصولاً إلى العلاقات بين جماعات المصالح المختلفة. كما امتد هذا التأثير ليشمل منظومة القيم، وما يرتبط بها من أبعاد أخلاقية ودينية في آن واحد (أسماء رجب، 2011، ص 35).
- وفي الواقع، أسفرت مجمل هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن سلسلة من التحولات الفرعية التي طالت مختلف شرائح المجتمع، ولا سيما النساء ودورهن داخل الأسرة وفي المجتمع بوجه عام. فقد أفضى هذا التحول إلى بروز أدوار وسلوكيات جديدة مغايرة للأدوار التقليدية السائدة، حيث لم تعد أدوار المرأة مقتصرة على المجال المنزلي، بل أصبحت تشارك في أداء أدوار مجتمعية متعددة ضمن الفضاء الاجتماعي العام.

ثانياً: دوافع خروج المرأة الليبية للعمل:

يمكن تصنيف دوافع خروج المرأة الليبية للعمل إلى عدة محاور:

أ-الدافع الاقتصادي:

يُعدّ الدافع الاقتصادي من أبرز العوامل التي أسهمت في خروج المرأة الليبية إلى سوق العمل، إذ دفعته حاجتها إلى المال لتلبية متطلباتها الشخصية وحاجات أسرتها إلى الانخراط في ميدان العمل. وتشير زينب محمد زهري إلى أن الحاجة المادية تمثل الدافع الأساسي لعمل المرأة، حيث تدخل النساء مجال العمل استجابةً لاحتياجات الأسرة، الأمر الذي يجعل هذا الدافع عاملاً مهماً في الارتقاء بالمستوى العام للأسرة، سواء على صعيد التعليم، أو تحقيق بعض الكماليات، أو بلوغ مكانة اجتماعية معينة (زينب محمد زهري، 1988، ص 85).

كما قد تلجأ المرأة إلى العمل بدافع إعفاف نفسها من خلال كسب شريف، لا سيما في حال غياب وليّ الأمر أو تقصيره في تحمل مسؤولياته. وقد تعمل أيضاً للمساهمة في بناء مسكن خاص بها، أو للوفاء بدين مترتب عليها أو على ربّ أسرتها، وهو ما يعكس تنوّع الدوافع الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم مشاركة المرأة في سوق العمل (حسين عبد الحميد رشوان، 2011، ص 8).

ب -الدافع الذاتي

يُعدّ العمل قيمة أساسية تسهم في تأكيد الذات، إذ يتيح للفرد استثمار طاقاته وإثبات وجوده في المجتمع. وبالنسبة للمرأة، يساعد العمل على تحقيق ذاتها وبناء شخصيتها، لما يوفره من فرص لإبراز قدراتها، وإظهار مواهبها، واستغلال إمكانياتها بصورة فعّالة.

ج- الدافع الاجتماعي:

تُعدّ الرغبة في نيل احترام وتقدير الآخرين، والحصول على مكانة اجتماعية مرموقة، من أبرز الدوافع الاجتماعية التي تحفز الفرد على العمل. وبالنسبة للمرأة، يمنحها العمل مكانة اجتماعية تعزز شعورها بالاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرار في العديد من شؤون حياتها، فضلاً عن تلبية حاجتها إلى الانتماء من خلال بناء علاقات اجتماعية، وتكوين صداقات وروابط زمالة داخل بيئة العمل.

د- الدافع السيكولوجي:

لا يقتصر مفهوم العمل من الناحية النفسية على بذل الجهد العقلي أو البدني للتأثير في المحيط المادي فحسب، بل يُعدّ عملية تفاعل تمكّن الفرد من تحقيق أهدافه، وإشباع حاجاته ورغباته، والتعبير عنها بصورة مقبولة اجتماعياً. وتكتسب الحاجات المادية والسيكولوجية أهمية بالغة في هذا السياق، إذ تتمثل في الأجر المادي المتحقق من العمل، وفي مستوى الرضا الوظيفي الذي يشعر به الفرد أثناء أدائه لعمله (الباشير محمد المصنف، 2013، ص 20).

وعلى الرغم من الجهود النظرية والعلمية التي بُذلت ولا تزال تُبذل لتشجيع إسهام المرأة في العمل والإنتاج ضمن بنية الاقتصاد الليبي، فإن هناك مجموعة من الظروف التي قد تؤثر سلباً أو إيجاباً في خروج المرأة للعمل، وتتمثل في ظروف اجتماعية عامة، وأخرى ذاتية ترتبط بطبيعة المرأة وشخصيتها نفسها، وكذلك ظروف محيطية بالعمل، ويمكن عرضها بشكل عام على النحو التالي:

1- تُعدّ العادات والتقاليد السائدة في المجتمع العربي الليبي، ولا سيما في الوسط الريفي، من العوامل الأساسية التي تفرض قيوداً على عمل المرأة، إذ تُنشئ هذه العادات حواجز اجتماعية تعيق مشاركتها في مختلف القطاعات، خاصة في الأعمال التي تتسم ببيئة عمل مختلطة بين الرجال والنساء.

2. تنتظر بعض الأسر، وخصوصاً بعض الأزواج وأولياء الأمور، إلى عمل المرأة على أنه نشاط ثانوي، لا سيما إذا كانت الأسرة تتمتع بمستوى اقتصادي مرتفع ودخل جيد. ويُقيّم عمل المرأة في هذه الحالات وفق معايير مادية بحتة، حيث يرى البعض أنه متى تحسّنت الأوضاع الاقتصادية للأسرة، يتعيّن على المرأة ترك العمل والتفرغ للبقاء في المنزل.

3. تتأثر المرأة الليبية بشكل ملحوظ بتنقلات الأسرة لأغراض السكن أو نتيجة الزواج أو الطلاق، إذ قد يترتب على ذلك انتقالها إلى محل إقامة جديد يكون في كثير من الأحيان بعيداً عن مقر عملها، الأمر الذي يؤدي إلى ما يُعرف في الإدارة الليبية بالانقطاع عن العمل، وما قد يترتب عليه من تطبيق بعض القوانين الإدارية، كالفصل من الوظيفة.

4. رغبة المرأة الليبية في العمل القريب من مسكنها تسعى المرأة الليبية إلى العمل في مواقع قريبة من محل سكنها، نظراً لكثرة التزاماتها الأسرية والاجتماعية، وهو ما يجعل بعدها عن المنزل يشكل عبئاً كبيراً عليها، ويُعيق قدرتها على التوفيق بين العمل ومتطلبات الأسرة.

5. ازدواجية الأدوار بعد الزواج بمجرد زواج المرأة الليبية، غالباً ما تتحمل مسؤولية رعاية عدد من الأطفال، مما يفرض عليها أعباء كبيرة تجاه البيت والأسرة، ويجعل من الصعب عليها التوفيق بين مهام العمل من جهة، ومتطلبات الأسرة والبيت من جهة أخرى.

6. صرامة أجهزة الرقابة في الحضور والانصراف يركز نظام الرقابة والمتابعة في المؤسسات على ضبط حضور الموظفين وانصرافهم بدقة، ما يجعل المرأة العاملة عرضة لعقوبات مثل خصم المرتب عند تأخرها في الحضور أو مغادرتها مبكراً للاطمئنان على أبنائها، وهو ما ينعكس سلباً على حالتها النفسية وأدائها الوظيفي.

7. إعفاء المرأة من المناوبة الليلية نصّت تشريعات العمل الليبية على إعفاء المرأة من العمل الليلي (المناوبة الليلية)، وشمل هذا الإعفاء بعض المهن الحيوية مثل القطاع الصحي، ومراكز رعاية المعاقين، والشرطة.

وقد أدى ذلك إلى لجوء بعض المؤسسات، مثل المؤسسات الصحية، إلى تشغيل نساء أجنبيات بدلاً من الليبيات لتغطية العمل الليلي (عبد السلام بشير الدويب، 1992، ص 91)

المحور الثالث: الآثار الاجتماعية لعمل المرأة

نتناول في هذا المحور الآثار الاجتماعية سواء كانت ايجابية أو سلبية على الأسرة أو المجتمع أو على المرأة ذاتها، وهذا في الاتي:

تعددت الآراء والأفكار حول عمل المرأة، وتباينت بين من ركّز على جوانبه الإيجابية ومن تناول آثاره السلبية، سواء على المرأة نفسها أو على الأسرة ككل، وبصفة خاصة على الأبناء. فبالرغم من أن العمل منح الكثير من الأمهات استقلالاً اقتصادياً، إلا أن هذا الاستقلال قد يحمل ثمناً باهظاً، إذ تضطر المرأة اليوم إلى التوفيق بين أعباء البيت ورعاية الأطفال من جهة، وبين الخروج إلى العمل من جهة أخرى. وهي بذلك تعمل داخل المنزل وخارجه في آن واحد، ما قد يؤثر على علاقتها بأبنائها، وقد ينعكس ذلك في تقصير في تلبية احتياجاتهم التربوية والعاطفية والعقلية، أو قد يؤدي إلى حرمانهم العاطفي نتيجة قلة التوجيه والاحتضان. (غريب عبد الفتاح، 289)

ولكن ما يعنينا الآن بالدرجة الأولى آثار عمل المرأة عليها، ثم على التنشئة الاجتماعية من أجل أبنائها.

أولاً: آثار عمل المرأة على المرأة ذاتها تبدو أبرز هذه الآثار في النقاط الآتية:

1- إن خروج المرأة إلى سوق العمل كان سبباً مباشراً في تعزيز شخصيتها وصقل قدراتها، مما ساهم في بلورة دورها في عملية التنمية والتقدم داخل مجتمعها. كما تطورت مهارات المرأة بفضل توفر فرص الإعداد والتدريب والتعليم، فلم يعد أي عمل بعيداً عن متناولها إذا رغبت في ذلك. وتبرز هنا أهمية عمل المرأة في رفع مستوى وعيها، إذ إن مستوى وعي الإنسان يرتبط بطبيعة عمله؛ فكلما ارتقى العمل ازداد وعي الفرد، والعكس صحيح. والمرأة ليست بمنأى عن هذا المبدأ، فعملها خارج المنزل يبرز إرادتها ويظهر إمكاناتها، ويؤكد ضرورة معاملتها ككيان مستقل لا ككائن تابع (فوزية محمد أبو عبد، 2006، ص 138).

2. كما أن الدخل الذي توفره المرأة العاملة لميزانية الأسرة يمنحها حق إبداء الرأي والمشاركة في مناقشة كافة الأمور المتعلقة بالأسرة، ويجعل لها دوراً فاعلاً في تسيير شؤون الأسرة وإدارتها (مفيدة محمد عون، 2003، ص 54).

3. الوعي بالعالم: يلاحظ اتساع دائرة معارف المرأة العاملة نتيجة انفتاحها على أطر اجتماعية جديدة أتاحها لها الخروج إلى العمل. ولم يعد وعيها محصوراً في محيطها المحلي فحسب، بل امتد ليشمل مكونات معرفية تتجاوز الحدود المحلية إلى العالم والكون، ويتجلى ذلك في العديد من السلوكيات وطريقة التخاطب بين المرأة العاملة ونظيراتها (بول سالم، 1989، ص 78).

4. اكتساب شبكة علاقات جديدة : اتسعت العلاقات الاجتماعية لدى المرأة العاملة، فلم تعد محصورة في نطاق العلاقات القريبة وعلاقات الجيرة، بل شملت علاقات الزمالة والصدقات خارج نطاق العمل، وذلك بفضل توفر وسائل المواصلات التي أصبحت المرأة قادرة على امتلاكها، مما أتاح لها التنقل والتواصل بشكل أوسع.

5. اكتساب عادات وتقاليد جديدة: يرتبط اكتساب المرأة العاملة الليبية لعادات وتقاليد جديدة بعاملين: الأول داخلي، ويتجسد في اكتساب القيم الجديدة التي تتبناها أسرته أو المحيط الاجتماعي المباشر، واستيعاب العادات والتقاليد التي تمارسها الأسرة بعيداً عن الموروث التاريخي. أما العامل الثاني فهو خارجي، ويتمثل في ما تبثه الفضائيات العربية وغير العربية. ويمكن القول إن ممارسة المرأة العاملة لهذه العادات والتقاليد بشكل مختلف عما كان مألوفاً في المجتمع الليبي قد جعلها تتجه نحو متطلبات التحديث. ويظهر الجانب الإيجابي في هذا السياق في قدرة المرأة العاملة على تبني موقف نقدي من التراث (حسين عبد الحميد رشوان، 2011، ص 114).

6. تعاني المرأة العاملة من مشكلة الفراغ التي تعاني منها كثير من ربات البيوت، إذ يمنحها العمل إحساساً بأهمية الوقت واستثماره بشكل مفيد. كما تساعد طبيعة العمل على تنظيم وقتها بين الإشراف على شؤون البيت، ومراجعة دروس الأطفال، ومتابعة تحصيلهم العلمي (أمل العوادة، 2003، ص 185). ومع ذلك،

ورغم هذه الإيجابيات التي ينعكس بها العمل على شخصية المرأة، فإن هناك سلبيات يجب ذكرها والوقوف عندها.

وتتمثل في الآتي:

1. يؤدي خروج المرأة إلى سوق العمل إلى صراع دائم في محاولة التوفيق بين العمل المنزلي والعمل خارج المنزل من جهة، وبين تنشئة الأطفال ورعايتهم من جهة أخرى. ويزداد هذا الصراع تعقيداً بزيادة عدد الأبناء، ما قد يدفع المرأة في بعض الحالات إلى ترك العمل من أجل الإحاطة بأطفالها ورعايتهم.
2. تشعر المرأة العاملة بالإرهاق الذهني والجسمي نتيجة الضغوط المتزايدة من جهة العمل ومن جهة المسؤوليات الأسرية، وهو ما يؤثر على صحتها العامة (بدرية محمد العربي، 1988، ص 255). وقد أظهرت التقارير الطبية ارتفاع نسبة الإصابة بالأم الرأس المستمرة لدى الأمهات العاملات بمعدل سبعة أضعاف مقارنة بربات البيوت، كما أشارت بعض التقارير إلى حدوث حالات وفاة للجنين لدى أمهات عاملات أو ولادته قبل الأوان، وذلك نتيجة الضغوط النفسية التي تتعرض لها المرأة العاملة بسبب المسؤوليات الملقة على عاتقها (علي القاضي، 1984، ص 11).

ثانياً: آثار عمل الأم على التنشئة الاجتماعية للأبناء:

إن خروج المرأة (الأم) إلى العمل له انعكاساته على التنشئة الاجتماعية للأبناء وتوفير ما يحتاجونه من الرعاية والحنان، وهذه الانعكاسات تختلط فيها الإيجابيات بالسلبيات والتي يمكن توضيحها في الآتي:

1. **انشغال الأم عن التربية والتنشئة:** أدى خروج المرأة (الأم) للعمل أو التعليم إلى انشغالها عن القيام بالمهام التربوية داخل البيت، وأصبحت شؤون المنزل والمهام التربوية في بعض الحالات عملاً ثانوياً بالنسبة لها. وقد ترتب على تخلي الأم عن دورها التربوي انعكاسات سلبية عديدة، أبرزها انهيار البناء الأسري، وفي بعض الأحيان انحراف الأبناء عن التنشئة السوية (بدرية العربي، 1988، ص 214).
2. **ارتفاع جنوح الأحداث وانتشار المخدرات:** من الآثار السلبية لعمل المرأة ازدياد نسبة جنوح الأحداث وتقشي المخدرات، ويُعزى ذلك إلى حرمان الأطفال من الحنان الذي يحتاجونه، ما يؤثر سلباً على شخصياتهم وأنماط سلوكهم وتعاملهم مع الآخرين (شارلز شيفر وهوارد ميلمان، 1989، ص 354).
3. **الحرمان الانفعالي والعقلي للطفل:** يتسبب غياب الأم العاملة عن الطفل في حرمان انفعالي وعقلي، إذ قد تقضي الأم وقتاً طويلاً بعيداً عن أطفالها، مما يولد لدى الطفل مشاعر القلق والملل والحيرة. وقد يدفع ذلك الأم إلى فرض التزامات كثيرة على أطفالها، مما يثير لديهم مشاعر الغضب والإحباط ويؤثر على نموهم الجسمي والعقلي والنفسي.
4. **تأثير طبيعة العمل على الأبناء:** تؤثر طبيعة عمل الأم تأثيراً مباشراً على أبنائها، فالأعمال الشاقة والمتعبة قد تؤدي إلى تدهور علاقة الأم بأطفالها، ويزداد هذا التأثير في السنوات الأولى من حياة الطفل، حيث يكون في أمس الحاجة إلى حنان الأم (خالد عبد الرحمن، 2005، ص 155).
5. **الاعتماد على المربيات الأجنيات:** أظهرت دراسات أجريت في دول الخليج أن من آثار عمل الأم على الأبناء ارتفاع نسبة الاعتماد على المربيات الأجنيات، إذ ارتفعت نسبة المربيات غير المسلمات إلى 75% من إجمالي المربيات، مما قد يؤدي إلى نقل ثقافة الآخرين إلى الطفل، وفقدانه للغة العربية أو تشوشها ببعض الكلمات الأجنبية. كما أنه لا يمكن للمربية تعويض حنان الأم (نورية الهادي، 2000، ص 76).
6. **الرأي القائل بأن الأم العاملة "أنانية":** ترى الباحثة البريطانية (باولا بيتس) أن الأمهات العاملات أنانيات لأنهن يتركن أطفالهن للذهاب إلى العمل، وأن الجمع بين الأمومة والعمل يجعلهن لا يتقن أيًا منهما. وترى أن الأطفال يحتاجون إلى أمهاتهم بشكل مستمر، وأن تربية الأطفال وتنشئتهم الاجتماعية مهنة قائمة بذاتها تتطلب وقتاً وجهداً كبيرين (سواء الخولي، 2011، ص 87).
7. **ظهور قيم تربوية جديدة:** توصل الباحثان هوفان وهاملت إلى أن العمل يساهم في ظهور قيم جديدة مرتبطة بتنشئة الأطفال، إذ ينعكس إحساس المرأة العاملة بالنضج والخبرة والوعي على تعاملها مع أبنائها، مما يؤثر إيجابياً على سلوكياتهم (البهي الخولي، 2009، ص 126).

8. **اللباقة اللفظية لدى الأبناء:** يتميز أبناء المرأة العاملة باللباقة اللفظية، إذ أدى الانفتاح الثقافي إلى نمو قدرة الأبناء على التعبير والكلام، ليس بالضرورة عبر التلقين الأسري، بل عبر تعرضهم لبيئات معرفية أوسع، فصاروا أكثر قدرة على التعبير عن أنفسهم وتطلعاتهم أمام أسرهم (حسين عبد الحميد رشوان، 2011، ص 117).

ج- آثار عملها على الاستقرار الأسري

إن الوضع الاجتماعي الجديد الذي تعيشه أسر النساء العاملات، نتيجة التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتلاحقة، قد أحدث بدوره سلسلة من التحولات في النظام الأسري، لا سيما في الوظائف والأدوار الاجتماعية. وقد انعكست هذه التحولات على الأسرة، وعلى المرأة نفسها، وعلى الأبناء، كما امتدت آثارها إلى المجتمع ككل عبر مؤسساته المختلفة.

وفي هذا السياق، يرى بعض الباحثين أن عمل المرأة يحمل آثارًا إيجابية، حيث يولد لدى المرأة شعورًا بالرضا النفسي الذي ينعكس بدوره على حياتها الأسرية. في المقابل، يؤكد آخرون وجود آثار سلبية لعمل المرأة، خاصة إذا كانت ربّة أسرة، إذ قد يتأثر الاستقرار الأسري بشكل عميق في حال كانت الظروف المحيطة بها غير مواتية ولا تتلاءم مع هذا الوضع.

الرأي الأول الذي يتناول الأثر الإيجابي: أدى اقتحام المرأة لميدان العمل إلى حدوث تغيرات ملموسة في بنية ووظيفة الأسرة الحديثة، ومن أبرز مظاهر هذا التحول مشاركتها في ميزانية الأسرة وتخفيف العبء الذي كان يقع على عاتق الزوج. وقد منحها ذلك مكانة خاصة في اتخاذ القرارات الأسرية، وساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقلال الاقتصادي لها ولأسرتها، مما انعكس إيجابًا على الاستقرار والتماسك الأسري من خلال تجاوب الزوج معها في تدبير شؤون الأسرة والأبناء. وبهذا أصبح التفاعل بين الزوجين يقوم على أساس التعاون المتبادل، بدلاً من أن يقتصر القرار على الرجل وحده، وهو ما كان سائدًا سابقًا عندما كان دخله هو المصدر الوحيد للمعيشة، وبالتالي كان هو المتحكم الوحيد في اتخاذ القرارات داخل الأسرة.

وقد أشارت دراسة "بلود وهاملين" حول أثر عمل الزوجة خارج المنزل على التغير في السلطة الأسرية والممارسات الفعلية للسلطة إلى أن عدد القرارات التي اتخذتها الزوجات العاملات وتم تنفيذها كان أكبر من عدد القرارات التي اتخذتها الزوجات غير العاملات (نادية فرحات، 2012، ص 127).

ومن ثم، فإن الاستقلال المادي للمرأة العاملة مكنها من الاستقلال في الرأي واتخاذ القرار، وأعطى لها مكانة داخل المجتمع. غير أن هذا الاستقلال يظل نسبيًا، إذ لا تزال القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد التي تميز كل مجتمع تلعب دورًا مهمًا في تحديد مدى تأثير عمل المرأة، سواء في الأسرة أو في المجتمع بشكل عام.

الرأي الثاني الذي يتناول الأثر السلبي: أدى اقتحام المرأة لميدان العمل إلى حدوث تغيرات ملموسة في بنية ووظيفة الأسرة الحديثة، ومن أبرز مظاهر هذا التحول مشاركتها في ميزانية الأسرة وتخفيف العبء الذي كان يقع على عاتق الزوج. وقد منحها ذلك مكانة خاصة في اتخاذ القرارات الأسرية، وساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقلال الاقتصادي لها ولأسرتها، مما انعكس إيجابًا على الاستقرار والتماسك الأسري من خلال تجاوب الزوج معها في تدبير شؤون الأسرة والأبناء. وبهذا أصبح التفاعل بين الزوجين يقوم على أساس التعاون المتبادل، بدلاً من أن يقتصر القرار على الرجل وحده، وهو ما كان سائدًا سابقًا عندما كان دخله هو المصدر الوحيد للمعيشة، وبالتالي كان هو المتحكم الوحيد في اتخاذ القرارات داخل الأسرة. وقد أشارت دراسة "بلود وهاملين" حول أثر عمل الزوجة خارج المنزل على التغير في السلطة الأسرية والممارسات الفعلية للسلطة إلى أن عدد القرارات التي اتخذتها الزوجات العاملات وتم تنفيذها كان أكبر من عدد القرارات التي اتخذتها الزوجات غير العاملات (نادية فرحات، 2012، ص 127).

ومن ثم، فإن الاستقلال المادي للمرأة العاملة مكنها من الاستقلال في الرأي واتخاذ القرار، وأعطى لها مكانة داخل المجتمع. غير أن هذا الاستقلال يظل نسبيًا، إذ لا تزال القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد

التي تميز كل مجتمع تلعب دورًا مهمًا في تحديد مدى تأثير عمل المرأة، سواء في الأسرة أو في المجتمع بشكل عام.

النتائج

- توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية، من أبرزها:
- وجود أثر سلبي لعمل المرأة على البيت في بعض الجوانب، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الأدوار والمسؤوليات داخل الأسرة.
 - تأثر الأطفال بغياب الأم نتيجة انشغالها بالعمل خارج المنزل.
 - تأثر التنشئة الاجتماعية للأطفال داخل أسرة المرأة العاملة بشكل مزدوج، إذ شملت آثارًا سلبية وأخرى إيجابية.
 - وجود آثار واضحة لعمل المرأة على المرأة العاملة نفسها في المجالات النفسية والاجتماعية والصحية.

التوصيات

توصي الباحثة بما يلي:

- تكثيف الدراسات والبحوث التي تُبرز المظاهر الإيجابية لعمل المرأة، من أجل تقديم رؤية متوازنة وشاملة.
- تحديد الأسباب والدوافع التي تدفع المرأة إلى العمل، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية، وذلك لإثراء المعرفة في هذا المجال.
- العمل على تثقيف الأزواج وتعزيز وعيهم بأهمية عمل المرأة، بهدف تقبل هذا الواقع وتخفيف المشكلات الأسرية الناجمة عنه.

خاتمة البحث

يتناول هذا البحث موضوع عمل المرأة وآثاره الاجتماعية، مع التركيز على تأثيره على التنشئة الاجتماعية للأبناء. وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية. في المحور الأول، تناولنا عمل المرأة في العالم العربي، مع إبراز وضع المرأة الليبية ومراحل خروجها إلى سوق العمل. أما المحور الثاني، فقد استعرض الأسباب والدوافع التي دفعت المرأة إلى البحث عن العمل، سواء كانت دوافع اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية. وفي المحور الثالث، تطرقنا إلى آثار عمل المرأة على ذاتها، بما في ذلك الأضرار المحتملة الناجمة عن ذلك، ثم ناقشنا أثر عمل المرأة على تربية الأبناء، وخصصنا جزءًا لمناقشة تأثيره على الاستقرار الأسري. واختتم البحث بعرض بعض النتائج والتوصيات التي تسهم في إثراء البحث العلمي في هذا المجال.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

المراجع:

- أبو عبد، فوزية محمد. (2006). *عمل المرأة في ليبيا بين التنمية والتشريعات*. مجلة العلوم الاجتماعية، 16.
- أبو القاسم، أسماء رجب. (2011). *الدور الاجتماعي للمرأة العاملة في التنشئة الاجتماعية للأطفال* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الزاوية، ليبيا.
- أحمد، جلال. (2003). الخطاب الأمريكي الجديد وتغير الهوية. مجلة الشؤون العربية، (116).
- أحمد، مجدي حجازي. (1995). *الثقافة السياسية في دول ما قبل الحداثة*. القاهرة: دار الثقافة الجديدة.
- أحمد، مجدي حجازي. (1998). العولمة وتهميش الثقافة الوطنية: رؤية نقدية من العالم الثالث. مجلة عالم الفكر، 28(2).
- أحمد، القماطي. (1994). *تطور تعليم البنات في الجماهيرية: ماضية وحاضرة ومستقبل* (الطبعة الأولى). طرابلس: المنشأة العامة للنشر.

- أسماء رجب أبو القاسم. (2011). *الدور الاجتماعي للمرأة العاملة في التنشئة الاجتماعية للأطفال* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الزاوية، ليبيا.
- أماني قنديل. (1998). *العمل الأهلي والتغير الاجتماعي: منظمات المرأة العاملة*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- أمل العوادة. (2003). *العنف ضد المرأة العاملة في الأردن*. مجلة ديوان العرب، 12. (40)
- الباشير، محمد المصطفى. (2013). *الرضا الوظيفي للمرأة العاملة في قطاع التعليم وعلاقته بسمات الشخصية* (رسالة ماجستير غير منشورة). الأكاديمية الليبية، طرابلس.
- البهي، الخولي. (2009). *المرأة بين البيت والمجتمع*. القاهرة: دار الكتاب العربي.
- بدرية، محمد العربي. (1988). *أثر الحرمان من الوالدين على شخصية المرأة العاملة* (رسالة ماجستير). جامعة عين شمس، القاهرة.
- بول سالم. (1989). *المعالم المهنية في مطلع القرن الحادي والعشرين*. مجلة المستقبل العربي، (29).
- تار، مصطفى. (1996). *مسيرة تحديث المجتمع الليبي*. بيروت: معهد الإنماء العربي.
- حجازي، أحمد مجدي. (1995). *الثقافة السياسية في دول ما قبل الحداثة*. القاهرة: دار الثقافة الجديدة.
- حجازي، أحمد مجدي. (1998). *العولمة وتهميش الثقافة الوطنية: رؤية نقدية من العالم الثالث*. مجلة عالم الفكر، 28. (2)
- حوات، علي. (1995). *مبادئ علم الاجتماع*. طرابلس: الجامعة المفتوحة.
- حوات، علي. (1996). *الأسرة وعمل المرأة: دراسة في المجتمع الليبي*. مجلة الفكر العربي، 34.
- حسن، علي. (1983). *ملاحم من الحياة الاجتماعية في ليبيا خلال الاحتلال الإيطالي*. مجلة الشهيد.
- حسين عبد الحميد رشوان. (2011). *المرأة والمجتمع*. الإسكندرية: دار الوفاء.
- خالد عبد الرحمن. (2005). *شخصية المرأة المسلمة في ضوء القرآن والسنة*. بيروت: دار المعرفة.
- خولي، سناء. (2011). *الأسرة والمجتمع*. الإسكندرية: دار المعرفة الوطنية.
- شيفر، تشارلز وهوارد ميلمان. (1989). *مشكلات الأطفال والمراهقين والمساعدة فيها* (نسيمة داود ونزيه حمدي، مترجمان). عمان: الجامعة الأردنية.
- شفيقة، عائشة محمد. (1996). *المرأة العاملة والتنمية في المجتمع الليبي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الفاتح، ليبيا.
- عائشة محمد. (2004). *المرأة والتنمية في المجتمع الليبي*. طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبي.
- عصام، غير مكمّل. (1997). *مصدر غير مكمّل*. [بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية].
- فوزية محمد أبو عبد. (2006). *عمل المرأة في ليبيا بين التنمية والتشريعات*. مجلة العلوم الاجتماعية، 16.
- قنديل، أماني. (1998). *العمل الأهلي والتغير الاجتماعي: منظمات المرأة العاملة*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- قذافي، معمر. (1975). *الكتاب الأخضر: الفصل الثاني حل المشكلة الاقتصادية*. طرابلس: منشورات المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.
- قرقور. (2000). *مصدر: مكتب القوى العاملة ليبيا*.
- فرحات، نادية. (2012). *عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية*. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 15. (15).
- فشيكة، عائشة محمد. (1996). *المرأة العاملة والتنمية في المجتمع الليبي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الفاتح، ليبيا.
- قنديل، أماني. (1998). *العمل الأهلي والتغير الاجتماعي: منظمات المرأة العاملة*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of AJASHSS and/or the editor(s). AJASHSS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.